المحاضرة1: التطور التاريخي و التشريعي لقانون حماية المستهلك

اولا: الظهور التاريخي لقانون حماية المستهلك :

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية نهضة تكنولوجية وصناعية معززه باقتصاد قوي، مما ادى الى الاهتمام بالكم أكثر من الكيف ومنه عدم بدل رعاية كافية لامن وسلامه منتجاتها التي كثرت وتنوعت، وهو ما جعل المجتمع الامريكي يتحول الى مجتمع استهلاكي بالدرجة الاولى، فظهرت المخاطر وظهرت معها عدد كبير من القضايا في المحاكم والتي كان موضوعها الأضرار التي تنتجها المنتجات المعيبة.

ومن هنا احتدم الصراع بين تيارين "أنصار المطالبين بحقوق المستهلك" و"تيار الحريةالاقتصادية" وكل ما سبق جعل الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة في معالجة قضايا حماية المستهلك.

ثانيا : الظهور و التطور التشريعي لقانون حماية المستهلك في الجزائر :

الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بالحراك الذي شهده العالم في مجال حماية مصالح المستهلك المتتبع للتطور في الجزائر يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين :

- ما قبل صدور قانون حماية المستهلك.

- مرحلة ما بعد صدور قانون حماية المستهلك.

1- ما قبل صدور قانون حماية المستهلك :

إن تبني الجزائر للنهج الاشتراكي بعد الاستقلال أدى الى عدم وجود حاجة لسن قانون المستهلك واستغرق الوقت إلى أواخر الثمانينات.

ففي سنة 1962 صدر قانون ابقى على سريان القوانين كما ادى التعارض في النهج الليبرالي الذي تنتهجه فرنسا والنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر إلى القوانين الاقتصادية.

2- مرحلة ما بعد صدور قانون حماية المستهلك :

من اهم الاسباب لتبني قانون حماية المستهلك في الجزائر نجد سببين رئيسيين هما:

– تحولها من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى إقتصاد السوق،

– بالاضافة الى ان اغلب المنتوجات المستهلكة في السوق الجزائرية هي منتجات مستوردة ،مما الزم بضرورة حماية المستهلك مما سيهدده باقتناءها.

تميزت هذه المرحلة بإصدار القانون رقم 89/ 02 المؤرخ في 7 فيفري 1989 **المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك** غير أن عدم كفاية نصوص هذا القانون نظرا للمستجدات الكثيرة في قضايا المستهلك و كل ما ارتبط به، دفعت إلى إعادة تقييمها، الغي القانون 89/ 2 تم استبداله بالقانون الجديد **المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش** 09/ 03 المؤرخ في 25 فيفري 2009. ليضيف حماية أكبر للمستهلك لمواكبة مختلف التغيرات ويساير الحركية التشريعية الدولية التي تشهدت حيوية خاصة في مجال حماية المستهلك، نظرا لتزايد المخاطر التي تهدد مصالحه المادية والمعنوية.

وقد تم تعديل هذا القانون مؤخرا في سنة 2018 من أجل مساعدة المنتجات الحاصلة في مجال المخاطر التي لم يتم تأمين لها.

و تتمحور حماية المستهلك اساسا حول:

- حماية صحته وأمنه.
- حماية مصالحه الاقتصادية.